نحو مصالحات لغوية ومصارحات

د. ممدوح محمد خسارة – عضو المجمع*

الاختلاف في النظرة إلى الأمور والقضايا تحليلاً وتعليلاً من طبائع الأشياء ومن سنن الحياة، ولكن الاختلاف – وهو شيءٌ مشروع وطبيعي- يمكن أن يهدَّأ فيفضي إلى تعايش وتوافق، كما يمكن له أن يَصعَّد إلى نزاعٍ فصراعٍ، إلا أن ذينك الأمرين: التهدئة والتَّصعيد ليسا عفويَّيْن، بل هما غالباً ثمرة جهد ثقافي تمارسه الأطراف المعنية بالأمر. ويؤمل أن يصبَّ هذا البحث في إطار جهود التَّهْدئة والتوافق لا التَّصعيد والتصارع بين أبناء العربية أو متكلميها. ولم يدر في خلدنا أن أي جهد توفيقي، مهما علا كعبه من العقلانية والموضوعية والتَّسمُّح، قادرٌ على إزالة الخلاف، لأنه –كما قدمنا- سُنَّةٌ،

(*) محاضرة ألقيت في قاعة المحاضرات في مجمع اللغة العربية بتاريخ ٢١ محرم ١٤٣١هـ - الموافق ٦ كانون الثاني - ٢٠١٠م.

وقصاراه أن يُلْجمه عن أن يتطور إلى تناحر. وإذا كنا نلحُّ على نهج المصالحة فذلك لأننا نؤمن بأنه إذا كان النزاع عرقلة للتقدم نحو الأفضل فإن الصِّراع مَقْتَلَة له.

كان من الطبيعي أن تخضع اللغة العربية – وهي مع العقيدة ركنا الأمة وجناحا حضارتها- لناموس الحياة في الخلاف والاختلاف، لاسيما وأن اللغة العربية أمٌّ لجميع العرب، وهم شركاء في ميراثها، فكما لا يجوز لنفر من الأبناء ادعاء الإرث المادي دون فريق آخر، كذا لا يجوز لنفر من أبناء اللغة أو متكلمِّيها ادِّعاء ملكيَّتها والحجر على الآخرين في حقهم في المشاركة والنظر فيما يرونه من صلاح شأنها أو صلاح شأن المتلاغبين بها.

ولكن ليس من الطبيعيّ أن يصل الخلاف بين أبناء العربية أو متكلِّميها إلى مواقف وآراء تبلغ حدَّ التجريم والتخوين، ذلك أن الغالبية العظمى من المتنازعين تنطلق من مبدأ الحرص على وجود الأمة وتقدمها، نقول الغالبية؛ لأننا لا نعدم من أبنائها من يحاول الانسلاخ عنها. ومع ذلك فلن نيأس من دعوتهم إلى كلمةٍ سواء، ومن يدري فقد ينقلب العدوُّ الألدُّ – بالكلمة الطيبة- وليًّا حميماً.

إنَّ هذه المصالحات تندرج في إطار ما يُسَمَّى التوعية اللغوية، إذ ليست التوعية مقتصرةً على إدراك أهمية اللغة وحتمية التمسُّك بها، سبيلاً للبقاء

الحضاري والثقافي، بل هي أيضاً سَدُّ الفُرْجة وردم الهوَّة ما أمكن بين التيارات المختلفة من أهل هذه اللغة.

وبعد، فإن المصالحات التي ندعو إليها – وصيغة الجمع للمشاركة ليس إلا- تشتمل على ثلاثة محاور هي:

- المصالحة بين دعاة الفصحى والعاميَّة.
- المصالحة بين المتشدِّدين والمتساهلين من اللغويين.
- المصالحة بين دعاة التعريب ودعاة التغريب في التعليم.

الأولى: المصالحة بين دعاة الفصحى والعاميَّة:

لعلَّ من المفيد التذكير بأن العامية تعني – إجمالاً- ما أدخله العامة على الفصيحة من لَحْنٍ في الإعراب أو تغيير في بنية الكلمة الصرفية أو الصوتية[1] – ويزيد بعضهم الدلالية- أو في بناء الجملة تركيباً وترتيباً.

ومن الضروري التقديم لهذه المصالحة بمجموعة من المصارحات:

١) لابدَّ من الاعتراف بأن الفصحى والعامية هما مستويان للخطاب اللغوي العربي، وهما مستويان عريقان في ثقافتنا العربية ولغتنا.ولكنهما ليسا متساويَيْن، فالفصحى تمثل المستوى الصوابيّ، والعامية تمثل المستوى الخاطئ لأنها انحرافٌ لغوي.

---

(١) ينظر: السيوطي – المزهر في علوم اللغة ١: ٣١١.

لقد عاشت العامية منذ الجاهلية إلى جانب الفصحى، وكان العرب يفهمون المستويين من الخطاب اللغوي. فما الحروف التي عدَّها سيبويه زيادة على الحروف الخمسة والثلاثين والتي وصفها بأنها (غير مستحبَّة) إلا بدايات تغيير في البنية الصوتية، وهذا التغيير شكل من أشكال اللهجة العامية، قال: «فأصل حروف العربية تسعةٌ وعشرون حرفاً.. وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، يؤخذ بها وتُسْتَحْسَنُ في قراءة القرآن والأشعار.. وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروفٍ غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضى عربيَّتُهُ ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف.. والباء التي كالفاء.»[1].

وما الأغلاط التي كان يقع فيها بعض العرب في صدر الإسلام إلا مظهرٌ من مظاهر العاميَّة المبكرة، كذلك الذي لحن في حضرة الرسول ﷺ فقال لأصحابه: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضَلَّ»[2]. أو ذاك الذي جاء إلى زياد والي البصرة يشكو أخاه قائلاً: «أصلح الله الأمير. توفي أبانا وترك بنونا... فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا!! ادعُ لي أبا الأسود، فقال ضع للناس الذي كنت قد

(١) سيبويه – الكتاب ٤: ٤٣١ – ٤٣٢.

(٢) ابن جني – الخصائص: ٢: ٨ و ٣: ٢٤٦.

نهيتك عنه»[1]، وكان زياد قد نهى أبا الأسود – في بعض الروايات- أن يضع علم النحو. بل وأزعم أن بعض علماء اللغة كانوا يتوكَّؤُون على العامية في بعض عباراتهم حتى العلمية منها، مثال ذلك ما ورد في تهذيب اللغة: «قال أبو العباس [عن كتاب العين للخليل]: (ذلك كتابٌ مَلاَ غُدَد)، وحقه عند النحويين (مَلان غُدَداً) ويعني بذلك أنه فيه فساداً «كفسادِ الغدد وضَرِّ آكليها.» [2]. بل قد لا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن كثيراً مما ورد من كلام الجاهليين خارج القياس اللغوي إنما هو مستوى عاميّ من الخطاب، اصطلح اللغويون على تسميته: (شذوذاً أو لغة رديئة أو لغة قبيلة بعينها). لقد كانت لغات بعض القبائل نوعاً من عامية ذلك العصر؛ لأن مفهوم العامي عند معظم اللغويين القدامى هو التغيير[3]. أليست لغة قيس في (يا أبي: يا أبَ ويابَ ويابةَ) هي مما نعدُّه اليوم عاميَّاً؟ وكذا ما ذكره الأزهري، قال: «سمعْتُ بعض بني سليم يقول: (كما أَنْتَني) أي انتظرني في مكانك»[4]. وذكر صاحب اللسان نحو سبع وثمانين كلمة نسبها إلى العامية، من نحو قولهم «خُطَّة والعامة تقول

(١) ابن قتيبة – عيون الأخبار: ٢: ١٥٩.

(٢) الأزهري – تهذيب اللغة ١: ٢٩.

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة ١: ٣١٠ – ٣١١.

(٤) ابن منظور – لسان العرب: عند

(خُطْيَة).. وعصا مُعْوَجّة والعامة تقول (مِعْوَجَّة)... والقارس: البارد، والعامة تقول (قارص)[1]». ويجعل ابن السكيت كلمة (اللَّبْوة) من العامية وفصيحها (اللَّبُؤة).

ولكنَّ الملاحظ أن كثيراً مما كان يُعَدُّ عاميَّاً في ذلك العصر هو اليوم فصيحٌ لا يُستغنى عنه، نحو (المرايا) جمع مرآة وقياس جمعها (مَراءٍ)، و(البَقَّال) وفصيحها البَدَّال، و(الكُزاز) [مرض] وفصيحها عندهم الكُزَّاز[2]. مما حدا بي إلى القول بشيء من العمومية (إن كثيراً من عامية القدماء صار في عِداد فصيحة المعاصرين)، ذلك أن الشيوع من عوامل الفصاحة. ولكن يجب التنبُّه إلى أن مانعنيه بالفصيحة هو الكَلِمُ المنقاد لأنظمة اللغة النحوية والصرفية والصوتية، أما الفصحى بصيغة التفضيل فيقصد بها عربية عصر الاحتجاج.

لذا لا يجوز التبرُّؤ من العامية وكأنْ لا قرابة بينها وبين الفصيحة، كما لا يجوز التبرُّم من الفصيحة وكأنها لغة محنَّطة عَفَّى عليها الزمن، فهما مستويان للخطاب اللغوي العربي - على اختلاف مابينهما صحَّةً - يتجاذبان مساحة اللغة العربية زيادة ونقصاناً، تضيق الفجوة أحياناً وتتَّسع أحياناً أخرى، ولكن يبقى المستويان عربيَّيْن، من حيث الأصل والنسبة.

---

(١) ابن منظور – لسان العرب: خطط، عوج، قرس.

(٢) المصدر السابق: رأى، بدل، كزز.

٢) **الإقرار بأن كلاً من المستويين**: الفصيح والعامي أصيلٌ وثابت في العربية وهو عصيٌّ على الزَّوال، لا العامية استطاعت أن تزيح الفصيحة حتى في أحلك عصور الرُّكود الثقافي التي مرت بها الأمة أي في العصرين المملوكي والعثماني، ففي تلك العصور التي طغت فيها العامية صُنِّفت أهم الموسوعات اللغوية كلسان العرب والقاموس المحيط، والموسوعات الأدبية كصبح الأعشى والكتب الطبية لابن النفيس. كما لم تستطع العربية الفصحى في أزهى عصورها الثقافية وهو العصر العباسي، إقصاء العاميَّة، وبلغت من التأثير ما جعل أكبر أدبائنا لذلك العصر وهو الجاحظ يدعو لالتزامها في بعض السَّرْد الأدبي إذ يقول: «إذا سمعتَ نادرة من نوادر العوامّ ومُلْحة من مُلَح الحشوة والطَّغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تَتَخَيَّرَ لها لفظاً حسناً، أو تجعل من فيك مخرجاً سريَّاً، فإن ذلك يُفسد الإمتاع ويخرجها عن صورتها ومِن الذي أريدت له»[1].

ابتدأ التأليف في لحن العامة وأغلاطها منذ منتصف القرن الهجري الثاني وبلغت تلك الكتب العشرات منها: (ما تلحن فيه العوام) للكسائي (١٨٩هـ). ومنها (لحن العوام) للزبيدي (٣٧٩هـ)، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة

---

(١) الجاحظ – البيان والتبيين: ١١١.

للجواليقي (٥٣٩هـ)[1]. ولكن هل استطاعت عشرات الكتب المصنَّفة لغرض إصلاح اللحن في لغة العامة أن تقضي على العامية؟

بل إنَّ حركة التأليف في لحن العوام والعامية إجمالاً، قابلها حركة تأليف في إنصاف بعض الكلم العاميّ الذي خُطِّئَ في مصنفات أصحاب التثقيف اللغوي، ولعلَّ أولها كتاب (بحر العَوَّام فيما أصحاب فيه العوامّ) لابن الحنبلي (٩٧١هـ)[2] ولا تبعد معاجم فصاح العامية أو تفصيح العامي أو ردِّ العامي إلى الفصيح التي يُصَنِّفها المحدثون عن ذلك الغرض، وهو رَدُّ الاعتبار إلى بعض الكلمات التي وُصِمَتْ بالعامية أو اللحن وهي ليست كذلك. ونذكر منها على سبيل المثال (معجم فصاح العامية) لهشام النحاس، ومعجم (رد العامي إلى الفصيح) للشيخ أحمد رضا، و(معجم فصيح العامية) لأحمد أبو سعد. و(معجم تهذيب الألفاظ العامية) للشيخ محمد علي الدسوقي، و(معجم فصاح العامية من لسان العرب) لكاتب هذه السطور وهو قيد الطبع.

إنَّ قدَر هذين المستويين اللغويين أن يتعايشا؛ لم يستطع أحمد لطفي السيد ولا عبد العزيز فهمي في مصر بوزنهما السياسي والثقافي أن يزعزعا الفصيحة عن مكانتها رغم تملُّق عواطف الناس بدعوتهما إلى تمصير اللغة العربية، وكان

---

(١) د. أحمد قدور – مصنفات التثقيف اللغوي: ٥٥– ٥٦.

(٢) المصدر السابق نفسه.

الناس في عصرهم أشدَّ التفافاً حول رموز الفصاحة كالرافعي والزيَّات والعقاد والجارم. وقصَّر عن ذلك في لبنان أمين الشمِّيل مارون غصن الذي تنبَّأ عام (١٩٢٥) بموت العربية الفصحى[١] مستحضراً مَوْتَ اللغتين اليونانية القديمة واللاتينية وداعياً للعامية السورية، فكان إلى جانبها دعاة الفصحى وأدباؤها كالشدياق واليازجي وجبران الذين أثرَوا العربية لغةً وإبداعاً عزَّ نظيره. لم تصدُق أحلام أنصار العامية بزوال الفصيحة، ولم تتحقَّق أمنية أنصار الفصحى بزوال العامية، بقيت الفصيحة لغة أدب وصحافة وإدارة وعلوم، وبقيت العامية لغة حياة يومية، تتعايشان تحت سقف واحد، وبقي حتى أصلب المنافحين عن الفصيحة يخاطب صغاره ويتحبَّب إليهم بالعامية، وبقي أعند المدافعين عن العامية يعبر عن أفكاره وأبسط ملاحظاته باللغة الفصيحة، وحتى عندما يدعو إلى العامية ويروِّج لها فإنه يلجأ إلى الفصيحة.

٣) إن الاتجاه اللغوي العام هو التقارب بين مستويَي العاميّ والفصيح، إذ ليس بمقدور أيٍّ من الفريقين الاستغناء بالمطلق عن أسلوب الفريق الآخر. فقد أدت ثورة الاتصالات والإعلاميات إلى إنشاء القنوات الفضائية العربية العامة والخاصة، وصارت هذه الفضائيات تتسابق في جذب المشاهدين إليها بما تقدمه من برامج حوارية وأنشطة تشاركيَّة، وبما أن الإعلام موجه للجمهور

(١) د. نسيم خوري – الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية: ١٥٨، ١٦٢.

العريض في الوطن العربي وبكل مستوياته الخاصة والعامة، فقد أصبح المشارك حريصاً على النفاذ إلى أوسع شريحة من العرب، وبما أنه ليس للعرب عاميَّةٌ واحدةٌ بل عاميَّات قطرية، غدا لزاماً على المتحدث أو المحاور من العامّة ألا يتقوقع في زاوية عاميَّته إذا أراد الوصول إلى أصحاب العاميات الأخرى، والسبيل إليهم ليس عاميتهم لأنه لا يعرفها، بل هو التَّوسُّل بلغة عربية سليمة وبسيطة يفهمها معظم العامة في الوطن العربي. كما غدا إلزاماً على المتحدث أو المحاور من الخاصة وللغاية نفسها أن يتبَسَّط في الفصيحة، بل يحاول أن يتملَّح ويتقرَّب إلى المشاهدين – وغالبيتهم من العامة– بالأمثال الشعبية والعبارات العاميَّة، لاسيما بعض الدعاة الدينيين. وفي سياق متابعتي للغة الإعلام أحرص على مشاهدة البرامج التي يشترك فيها عامَّة من مختلف أقطار الوطن العربي، ومنها برنامج كانت المذيعة تقدمه بالفصيحة الميسَّرة وكانت المشاركات تجيب كلٌّ بلهجتها العامية المحسَّنة وقد لاحظتُ أنَّ التفاهم كان واضحاً وأنَّ التواصل لم يتعثَّر، فلم تحاول المتحدثة المغربية أن تستوضح من زميلتها المصرية، ولا تلك من نظيرتها الخليجية فكان الحوار سلساً ومقبولاً مع أنه كان يجري بثلاث لهجات عامية محليَّة، وكان وراء هذا التفاهم والتواصل أنَّ كلَّ واحدةٍ منهن كانت تختار الكلمة أو العبارة الأقرب إلى السلامة اللغوية لكي تكون مفهومةً ومتقبَّلةً لدى الأخريات ولدى المشاهدين. وهذا يعني أننا أمام أداء

لغوي يقترب من الفصيحة بقدر ما ينأى عن العامية وهو بشير خير.

*** فإذا اقتنع كلٌّ من الفريقين بالمصارحات السابقة تعيَّن عليهما المصالحة على هدفٍ لغويٍّ أكثر واقعية مما يتخيَّل كل منهما، هدف هو وسَطٌ بين المستويَيْن، يحاول فيه أنصار العامية تحسين أدائهم اللغوي بتطعيم خطابهم بما سَهُل ولانَ من الفصيحة، ويحاول أنصارُ الفصحى تيسير خطابهم بما صَحَّ وفَصُحَ من العاميَّة.**

لقد قمنا بدراسة للغة الإعلام المقروء في الوطن العربي اشتملت على جمع (٤٨٥٠٠٠) كلمة من صحفٍ ومجلاتٍ من المشرق العربي ومغربه وخليجه، فتبيَّن أنَّ نسبة الكلمات العامية فيها لا يتجاوز ٠.١٣٪ أي ثلاث عشرة كلمة من كلِّ عشرة آلاف كلمة، وهي نسبةٌ تؤكد أنَّ العامية لا تشكل خطراً ذا بالٍ على الفصحى في الإعلام المقروء[1].

وهذا الهدف الوسط الذي أشرنا إليه هو ما يُسمَّى اللغة الثالثة أو لغة المثقفين، التي لا هي بالعامية تماماً ولا هي بالفصحى كليَّة. والطريق إلى هذه اللغة الوسطى هو التعليم، إنَّ نشر التعليم بالعربية هو الذي يجعل المتكلم يحاول مقاربة الفصيحة وإن لم يوفق إليها دائماً. ليس الطريق إلى إقصاء العامية

---

(١) د. ممدوح محمد خسارة – اللهجة العامية في الإعلام المقروء – من بحوث المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية بدمشق، تشرين، ٢٠٠٤.

والتخفيف من أثرها السلبي على الفصيحة هو إنكارها البتَّة، بل التعليم بالعربية السليمة. لأنَّ المتعلِّم سوف يتأثر بدرجة أو بأخرى بالأداء اللغوي السليم، وآية ذلك أن المتلاغين من العامة يطعِّمون كلامهم وأحاديثهم بعباراتٍ سليمةٍ وكلمات فصيحة، وإذا لم يكن ذلك للتدليل على إيمانهم بها، فذلك للاستعانة بها في التعبير أو للتدليل على أنهم ليسوا جاهلين بها. التعليم هو المفتاح إلى المقبوليَّة اللغوية، ونحن نرى أن عامية اليوم –بسبب التعليم– لا تختلف كثيراً عن فصيحة بدايات عصر النهضة في مطلع القرن التاسع عشر حيث كان التعليم مَحْدوداً. ولعلَّ النصَّ الآتي للشيخ رفاعة الطهطاوي (١٨٧٣) يظهر مدى التقارب بين المستويين: قال في وصف أفراد البعثة وهم في باريس وقد اجتمعوا حول الطعام: «ثم مدُّوا السفرة للفطور، ثم جاؤوا بطبليَّات عالية (أي موائد) ثم رَصُّوها من الصحون البيضاء، وجعلوا قُدَّام كل صحن قدحاً من القزاز وسكينة وشوكة وملعقة، وفي كل طبليّة نحو قزازتين من الماء.. ثم رَصُّوا حوالي الطبلية كراسي لكل واحد كرسي، ثم جاؤوا بالطبيخ فوضعوا في كل طبلية صحناً كبيراً أو صحنين ليغرف منه أحد الطلبة ويقسِّم على الجميع، فيعطي لكل إنسان في صحنه شيئاً يقطعه بالسكينة التي قدامه، ثم يوصله إلى فَمه بالشوكة لا بيده...». والمقارنة بين هذا الأسلوب وعامية اليوم يُظهر أن لغة العامة المعاصرة ليست على تلك الدرجة من السُّوء الذي تُرْمَى به.

ومن المفيد أن نذكِّر «أن الازدواجية اللغوية ظاهرة طبيعية، وهي موجودةٌ في جميع اللغات وليس هناك لغةٌ واحدةٌ في العالم يكتب فيها ناطقوها كما يتكلمون... وإنَّ الهوَّة السحيقة بين الفصحى ولهجاتها المحكيَّة في عصرنا الراهن بدأت تتقلَّص تدريجيًّاً بتأثير التعليم وتراجع الأميَّة والدورِ المتنامي لوسائل الإعلام»[1].

ولكن يجب التَّنبه - لكيلا يُساء فهمنا- على نقطة هامة، **وهي أنه إذا كُنَّا ندعو إلى تلك اللغة الوسطى في الخطاب أو الحديث اليومي، فنحن لا ندعو إلى إلغاء المستوى البياني الأفصح، بل أن يبقى للبيان والأدب مستوى عالٍ ورفيع يظل مطمحاً لكلِّ عربي**، وأن يبقى للحديث اليومي مستوى ينأى عن الرَّكاكة، كما أننا لا ندعو إلى إعدام أو تسفيه ما جاء به الإبداع الشعبي من زَجَلٍ وشعرٍ ملحون يهزُّ الأعماق، أو أمثال تختزن تجارب مجتمعاتنا.

الثانية: المصالحة بين المتشدِّدين والمتساهلين من اللغويين:

إذا كانت الجبهة الأولى للمصالحة بين دعاة الفصحى وأنصار العامية، فإن الجهة الثانية هذه، هي بين دُعاة الفصحى أنفسهم، أعني بين المتشدِّدين والمتسمِّحين من اللغويين.

---

(١) د. ظافر يوسف – اللغة العربية وتحديات العولمة – المؤتمر الخامس لمجمع اللغة العربية بدمشق - تشرين، ٢٠٠٦، ص١١- ١٢.

وأنا أقدم لهذه المصالحة بمجموعة من المصارحات لعلها تسهم في الوصول إلى ما نرغب فيه من التوافق:

١) إن هذا الخلاف بين الفريقين من اللغويين قديمٌ قِدَمَ تراثنا. فقد حفلت كتب القدماء بالآراء المتعارضة حول الموقف من الظواهر اللغوية المستجدة وأساليب الأداء اللغوي وكلمه، فَثَمَّة فريقٌ يميل إلى التشدُّد التَّصَعُّب، ولا يقبل من الكلَم أو التراكيب إلا ما سُمِع ونقل عن العرب، ووفق شروط السَّماع التي يرتضيها. وثمة فريقٌ آخر يميل إلى قبول قياسِ مالم يُسْمَع على ما سُمِع من العرب.

وبالنظر لاختلاف منهج كلِّ فريقٍ عن الآخر، فكثيراً ماكنا نرى نفراً من اللغويين يضعِّف نفراً آخر ويجهله، ومن ذلك:

أ- «قال الليث: سمعَتْ أذني زيداً يفعل كذا، أي أَبْصَرْتُه بعيني يفعل كذا.. وقال الأزهري [صاحب تهذيب اللغة]: لا أدري من أين جاء الليث بهذا الحرف، وهو عندي كلامٌ فاسد، ولا آمَنُ أن يكون وَلَّدَهُ أهلُ البِدَع والأهواء»[1].

ب- «قال الأزهري: وممَّن ألف الكتب في زماننا فَرُمِيَ بافتعال العربية وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دريد [صاحب الجمهرة]، وقد سألت عنه إبراهيم

---

(١) ابن منظور – لسان العرب: سمع.

ابن محمد بن عرفة يعني نفطويه، فلم يعبأ به ولم يُوَثِّقْه في روايته». ثم يَتَصدَّى السيوطي للأزهري فيعدل ابن دريد فيقول: «قلت: معاذ الله، هو بريءٌ مما رُمِيَ به، ومن طَالَعَ الجَمْهرة رأى تحرِّيَهُ في روايته، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما يُعْرَف منه ذلك ولا يَقبَلُ طعن نفطويه»[1].

ج- «قال ابن سيده: وأيُّ شَيْءٍ أدلُّ على ضَعْف المُنَّة وسخافة الجُنَّة من قول أبي عبيد [القاسم بن سلام] في كتابه المُصَنَّف من قوله: العِفْرِيَة مثال (فِعْللة) فجعل الياء أصلاً...»[2]. أي هي عنده (فِعْلِية).

د- وكان لابن قتيبة، وهو من رواد التصحيح اللغوي حظٌّ وافر من التَّخْطئة والتَّجهيل. «قال الأزهري: أغفل القُتبيُّ موضع الصواب [في تفسير عَشَوْتُ]، واعترض مع غَفْلَتِهِ على الفرَّاء يَرُدُّ عليه، فذكرْتُ قولَهُ لأبيِّن عُواره فلا يغترَّ به الناظرُ في كتابه [أي أدب الكاتب] »[3].

ولَوْ صدَّقنا أقوال كلِّ اللغويين ببعضهم لما وثَّقْنا واحداً منهم، وهذا محال؛ لذا نميل إلى ما ذهب إليه علماء الحديث من أن أقوال الأقران ببعضهم لا يقدح.

---

(١) السيوطي – المزهر ١: ٩٣.

(٢) ابن منظور – لسان العرب: عفر.

(٣) المصدر السابق: عشا.

٢) إن الدافع لدى كلا الفريقين الحرصُ على اللغة والحفاظ عليها:

- فدافع المتشدِّدين كان الخوفَ على الحقيقة اللغوية من الضياع بما يُدْخَل عليها، والمحافظة على النقاء والصفاء في التعبير العربي، وهم غالباً من أصحاب السَّماع والنَّقل الذين يمثلهم إلى حدٍّ كبير قول ابن فارس (٢٩٥هـ): «ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه...؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[١].

ويرى الأصوليون أن لا مجال للعقل في اللغات... ولا قياس في اللغات»[٢].

ومن عجبٍ أنَّ بعض اللغويين كابن الأنباري كان قياسياً في النحو، سماعيَّاً في اللغة إذ يقول: «فوَجَبَ أن يوضع النحو وضعاً قياسياً عقليَّاً لا نقليَّاً، بخلاف اللغة فإنها وُضِعَتْ نقليَّاً لا عقليَّاً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل»[٣]. مع أن العقلانية منهج في البحث والدرس يتسم بها باحثٌ، فليس بِمِكْنَته أن يكون نقليَّاً في موضع وعقلياً في موضع آخر. ويمكن أن يضاف إلى قائمة السماعيِّين المتشدِّدين الأصمعي وابن قتيبة وأحمد بن يحيى

---

(١) ابن فارس – الصاحبي في فقه اللغة: ٣٣.

(٢) د. طاهر سليمان حمودة – القياس في الدرس النحوي: ١٤٧.

(٣) السيوطي: الاقتراح: ٣٩.

ثعلب وابن الأعرابي والزبيدي وغيرهم... ويلحظ أن ابن قتيبة على تشدُّده لم يَسْلَمْ ممن هو أكثر تعصُّباً

- أما دافع المتسمِّحين من اللغويين، ومنهم الكسائي وابن جني وابن السيِّد والبغدادي والخفاجي.. فكان دافعهم الحرصَ على نماء اللغة وإغنائها، والإقرار بحتمية التطور اللغوي، لاسيما في إطار الاشتقاق والدلالة، وهم غالباً أصحاب النزعة العقلية في البحث، وهم تيار العَقْل في مقابل تيار النَّقْل الذي سبقت الإشارة إليه. فهم يرون «أن اللغة أصواتٌ يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»[1]، وبما أنَّ المقاصد والأغراض متغيرةٌ ومتجدِّدة، وضرورات كل عصر تختلف عن ضرورات عصر آخر، وجب فتح باب القياس في اللغة ومنهجِ العقل في معالجة ظواهرها. وحجتهم في ذلك: أن اللغة لم تصل إلينا كاملة، يقول السيوطي: «وذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أنَّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعرٌ كثيرٌ وكلامٌ كثير، وأحْرِ بهذا القول أن يكون صحيحاً»[2]. وينسب بعضهم هذا القول لأبي عمرو ابن العلاء أو الكسائي.

فإذا كانت اللغة كذلك فيجب على الخَلَف استدراك مالم يصل إليهم من

---

(١) ابن جني – الخصائص ١/ ٣٣.

(٢) السيوطي – المزهر في علوم اللغة ١: ٦٦.

السِّلف قياساً على ما سُمع منهم. وعلى سبيل المثال فإن كل مصطلحات علم العروض كالبَحْر والخَبْن والتَّرفيل، لم تنقل عن العرب لهذه الدلالات فهل يمكن الاستغناء عنها، بل إنَّ العرب –بحسب بعض الروايات– لم تكن تعرف أسماء الحروف فهل من البدعة تسميتها، ذكر لسان العرب أن «العرب لا تعرف الحروف. قال ابن سيدة: أخبرني من أثق به أنهم قالوا لعربي فصيح: أنشدنا قصيدة على الذال، فقال: وما الذال؟... وسئل بعض العرب عن الذال ونحوها من الحروف، فإذا هم لا يعرفون الحروف»[1]. وهل من الممكن تصور بحثٍ لغويٍّ يستغني عن أسماء الحروف؟

٣) إن العربية كغيرها من اللغات تطوّرت ومالت إلى الأسهل والأخفّ، وليس صحيحاً أن عرب عصر الاحتجاج كانت تتكلم مستوى لغوياً واحداً، بل نكاد نجزم أن العربية تطوَّرت من الجاهلية إلى نهاية القرن الهجري الأول أكثر مما تطوَّرت من العصر الإسلامي الأول إلى يومنا هذا. ودليلنا على ذلك أمران:

أ- أنَّ الحديث النبوي الشريف وكلام المسلمين الأوائل أفصح وأسهل من كلام من سبَقَهم من الجاهليين، بل إنَّ معظم الحديث النبوي الشريف –على عُلُوِّ بلاغته وفصاحته– أوضح وأقرب فهماً من فصيحة اليوم على يسرها

(١) ابن منظور –لسان العرب: قفا.

والتصاقنا بها وأُلْفتنا إياها.

ب- ما أورده اللغويون من كلام القدماء مما لم يفهموه هم أنفسهم. مثال ذلك: «قال أبو الهيثم: اعتلَّت أم الهيثم الأعرابية فزارها أبو عبيدة [وهو ممن اشتغل بالغريب]، وقال لها: عمَّ كانت علَّتُك؟ فقالت: كنت وَحْمَى سَدِكةً، فأكلت جُبْجُبَةً من صَفِيف هُلَّعة، فاعْتَرَتْني زُلَّخةٌ. قال لها: ما تقولين يا أم الهيثم؟ فقالت: أو للناس كلامان؟» [1]. والذي لم يفهم هذا الكلام ليس من معاصرينا بل هو من كبار لغويِّي ذلك العصر. إنَّ مقارنة أمثال هذه العبارات مع ما كَتَبَه الجاحظ أو التوحيدي أو ابن المقفع يظهر الميل المُطَّرد إلى اليسر والسُّهولة في التعبير والتركيب، وهو ما يستنكره بعض المحدثين ويرمون أهله بالرَّكاكة.

والواقع أن التَّصَعُّب والإغراب أسلوبٌ قديم في الأداء اللغوي عَسُرَ على بعض كبار اللغويين. «قال أبو حاتم: سألت الأصمعيّ عن قوله (لم تَأَبَّق) في قول الشاعر:

ألا قالـــت بهـــانِ ولم تـــأَبَّق كَـــبِرْت ولا يليـــق بـــك النَّعـــيم

فقال: لا أعرفه»[2] «وقال أبو عمرو [بن العلاء] سألتُ رجلاً من هذيل

(١) المصدر السابق: زلخ.

(٢) ابن منظور – لسان العرب: أبق.

عن حرفٍ غريبٍ فقال: هذا كلام عُقْميَّ، يعنى أنه من كلام أهل الجاهلية ولا يعرف اليوم»[1]. فهل نحتاج إلى مزيد من الأدلة بأن اللغة تسير بخطاً حثيثة نحو اليسر والسهولة ولكن دون أن تنقطع عن الأصول والجذور؟

٤) إنَّ كلَّ جهود التّصحيح أو التَّصْويب اللغوي [وبعضهم لا يجيز التصويب] لم تَحُلْ دون استمرار استعمال كلماتٍ وعباراتٍ اتهم قائلوها بالغلط، ووصفت بالفساد.

ففي القديم نشطت حركة تصحيحٍ لغويٍّ أنتجت نحو ستين كتاباً في هذا الباب، أبرزها إصلاح المنطق لابن السِّكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الفصيح لثعلب ودرة الغواص للحريري[2]. وفي الحديث انبعثت كذلك حركة مشابهة ومن تجلياتها: معجم الأغلاط الشائعة لمحمد العدناني، ومعجم الخطأ والصواب لأميل يعقوب، وقل ولا تقل لمصطفى جواد، وأخطاؤنا في الصُّحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي وغيرهم[3]. ولكن كل تلك الجهود لم تؤدِّ

---

(١) المصدر السابق: عقم.

(٢) د. رمضان عبد التواب – لحن العامة والتطور اللغوي: ٩٧- ١٠٠ (نقلاً عن د. محمد ضاري حمادي – حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص١٦ وما بعدها).

(٣) د. محمد قاسم الزوكاني – مقاييس التصحيح اللغوي في القديم والحديث – رسالة دكتوراه: ٥٠٦.

إلى النتيجة التي كان يتوخاها مصنفو تلك الكتب، ليس لضعفٍ فيهم وإنما لأمرين:

أ- أنَّ اللغة واسعةٌ وتحتمل من الوجوه مايُسَوِّغ كثيراً مما يُخطِّئه بعض المتشدِّدين؛ «قال الخليل بن أحمد: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم»[1]. والناظر في المعاجم العربية واجدٌ من الجوازات وتعدُّد اللغات ما يدفع عنه الكثير مما قد يُخَطَّأ به.

ب- أنَّ تلك الأقوال والأحكام التي أطلقت في التَّخْطئة والتَّصحيح تَتَخارَجُ، فينفي بعضُها بعضها الآخر، فما خطَّأهُ لغويٌّ أجازه آخر، والعكس صحيح. ومن أمثلة ذلك عند القدماء:

- «كان ابن الأعرابي يُنْكر مَجيءَ (فَعيل) بمعنى (مُفْعَل)، فينكر السَّليم بمعنى المُسْلَم... وقد جاء ذلك كثيراً، مثل (سَخين ومُسْخَن وعَتيق ومُعْتَق...»[2].

- قال أهل اللغة: «وقع المطرُ على الأرض، ولا يقال سَقَطَ... وقد حكاه سيبويه فقال: سقط المطر مكان كذا.»[3].

---

(١) ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان: ١٠ (نقلاً عن د. عبد الرحمن إسماعيل – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٥٨- ع٤ ص٧٨٦ – ٧٩٤).

(٢) ابن منظور – لسان العرب: سخن.

(٣) المصدر السابق: وقع.

- قال الحريري في درة الغواص: «يقولون للقائم (اجْلِس)، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً (اقْعُد)، ولمن كان نائماً أو ساجداً (اجْلِس) [1]، وأجاز البغدادي قول الناس للقائم إذا قعد (جَلَسَ)، ويوافقه في هذا التجويز ابن الحنبليّ[2].

- ومن ذلك ما ذكره الحريري من أهل اللغة فرَّقوا بين القيمة والثمن فقالوا: «القيمة ما يوافق مقدار الشَّيْء ويعادله. والثمن ما يقع التراضي به ممَّا يكون وفْقاً له أو أزيد أو أنقص»[3]. ولكن الخفاجي شارح كتاب الحريري أجازه[4]. وقال الفيومي في المصباح المنير «ووقوعهما بمعنى لا يَضُرّ»[5].

- وفرَّق الجواليقي صاحب كتاب التكملة فيما تلحن فيه العامة، بين (العام والسَّنة)، فردَّ عليه ابن بري مُجَوِّزاً، قال: «العام والسنة والحَوْل والحجة عند العرب بمعنى»[6].

ومن أمثلة تَخَارُجِ الأحكام عند المحدثين:

---

(١) الحريري – درة الغواص في أوهام الخواص: ٨٨.

(٢) ابن الحنبلي – بحر العَوَّام فيما أصاب فيه العوامّ: ١٩٥.

(٣) الحريري – درة الغواص: ٥٥ (طبعة توريكية).

(٤) الخفاجي – شرح درة الغواص: ٨٩.

(٥) الفيومي – المصباح المنير ٢: ٥٢٠.

(٦) عن د. أحمد قدور – مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: ١٤٧.

- أجاز الشيخ مصطفى الغلاييني الأفعال المزيدة (احتار، اختشى، افتهم، اقْتَبل)، وأنكر عليه صلاح الدين الزعبلاوي ذلك[1].

- منع إبراهيم اليازجي الأفعال (أساق بمعنى ساق، وألام بمعنى لام)، وقال الزعبلاوي: وكلاهما صحيح[2]. مع أن منهج الزعبلاوي قريب إلى منهج اليازجي في التشدُّد.

- خطَّأ مصطفى جواد قولهم (رَجُلٌ رَجْعيّ) بفتح الراء، أي متمسِّك بالأمور القديمة التي لا تساير روح العصر، فقال: هذه النسبة خطأ والصَّواب (رُجوعيٌّ أو رُجْعيّ) بضم الراء، ولكن مؤلفي المعجم الوسيط جوَّزوها[3].

- خطَّأ أسعد داغر من يقول: (انكدرَ عَيْشُه)، بحجة أن الفعل (انكدر) لم يسمع قط، ولكن د. أميل يعقوب صوَّب هذا الفعل[4].

وما ذكرناه وَشَلٌ مما تضمُّه كتب التصحيح اللغوي، ولو أراد القارئ مزيداً لعددنا من الأمثلة مالا يعجزنا وما يُمللله. وعلى أي حال فكتب التصحيح اللغوي مبذولةٌ لمن أراد وهي بضاعة مزجاة. ولكنَّ الواضح أن تلك

---

(١) صلاح الدين الزعبلاوي – أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ٢٤.

(٢) المصدر السابق: ٧.

(٣) محمد العدناني – معجم الأخطاء الشائعة: ١٠٨ وينظر المعجم الوسيط: رجع.

(٤) د. اميل يعقوب – معجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٤٥.

الكتب على كثرتها لم يكن لها أثرٌ يذكر في تحسين الأداء اللغوي لما ذكرنا من الأسباب، حتى إن بعض المصحِّحين كان يقع في الخطأ الذي سبق أن نبَّه عليه، من ذلك أن اليازجي كان يخطِّئ جمع (مجد) على أمجاد، لأنه مصدر، والمصدر لا يجمع إلا إذا سمع[1]، ومع ذلك فقد جمع (غَلَط) على أغلاط وهي كذلك مصدر لم يسمع جمعه!!

والعلة في ذلك واضحة إذ سار اليازجي في تخطئة (أمجاد) على قواعد بعض النحويين، وسار في استعماله (أغلاط) على سلائق اللغويين.

ولا نكاد نجد القوم متفقين على ما خطَّأ بعضهم، فما من كلمة أو عبارة خلافية حُسِمتْ لصالح فريق، والأصل في هذا كما قدَّمنا أنَّ ثمة فريقاً يتشدد فلا يقبل إلا ما صح عنده بالسماع والنَّقْل ولو كان سماعه واستقراؤه ناقصاً، وفريقاً آخر يتسمَّحُ، إما لأنه وصل إليه مالم يصل إلى غيره، أو لأنه يُحَكِّم مع السَّماع والنقل قوانين التطور اللغوي كالمجاز والتضمين والشيوع، وهي أبوابٌ واسعة في العربية لا يدرك شأوها.

ومما زاد في الطين بلَّه دخول بعض الهواة على التَّصْنيف في التصحيح اللغوي، علماً بأنَّ مثل هذه المهمة لا يجوز أن يتصدَّى لها إلا من قد تضلَّع من علوم اللغة العربية وصار بمنزلة الحكم خبرةً وجياداً. كما دخل الحَلَبَةَ بعض

---

(١) إبراهيم اليازجي – لغة الجرائد: ٣٧.

المتفقهِّين الذين تجاوزوا التخطئة والإجازة إلى التحريم والتحليل مُدَشِّنين سَلَفيَّةً لغويةً ترفض أن يقال عن المتوفَّى (المرحوم فلانُ) والصواب عندهم (فلانٌ رحمه الله)، بحجة أننا استبقنا تقرير الرحمة وهي لله وحده سبحانه. ولكنهم نسوا أن العرب تُسمِّي اللديغ سليماً وتقول للذاهب للجهاد (منصوراً) تفاؤلاً، وتقول للمريض: (مُعَافَى)، مع أنه لا أحد ينكر أن هذه كلها في علم الله وحده وتقديره. فالله المستعان! ولم يعد سبب الخلاف بين المحدثين هو السَّماع بعد أن بعد عهدهم به، بل صار سببُه اختلافَ مرجعياتهم، فبعضهم يُعَوِّل على أقوال النحاة، وثان على أقوال اللغويين، وثالث على لغة الأدباء، ورابع على آراء الأصوليين، وخامس على المعاجم..

٥) وأيّاً كان موقفنا من شروط الصواب ومسوِّغات التجويز، فلابُدَّ أن يضاف إلى تلك الشروط والمسوِّغات شرطُ الشيوع والاستعمال. لا نريد بهذا أن يكون الشيوع هو الأساس في الحكم على إجازة كلمة، ولكنَّ تجاهله مخالفٌ لمنطق اللغة التي نعرف أنَّ لها منطقاً خاصَّاً لا هو بالقياسي دائماً ولا هو بالسَّماعي مطلقاً، ومن ذلك:

أ- الأصل في كل صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث جواز تأنيثها أو تذكيرها فيقال: طويلٌ وطويلة، وأسمر وسمراء... ولكنَّ العرب استعملت صفات بالتأنيث دون التذكير، فقالت (نَكْراء) ولم تقل (أنكر)، وقالت (فتاة

عذراء) ولم تقل (فتى أعذر)، وبالمقابل فقد قالت (رجل أشأم ولم تقل امرأة شأماء)، وقالوا (ضَرَّاء) ولم يقولوا (أَضرّ)[1].

ب- الأصل أن الصفة إذا أطلقت دلت على من اتصف بها ذكراً كان أم أنثى ولكن العرب قالت: «العَوْكل: المَرْأَة الحمقاءُ.. والرَّجُل القصير الأفجح»[2]، وقالت: «العُلَطُ: الطِّوال من النوق والقِصار من الحمير!!»[3].

ج- من دلالة بناء (تَفَعَّل) الاتصاف بالشَّيْءِ واكتسابه نحو (تعبَّد وتعلَّم)، ولكن هذا البناء جاء في كلمات بعكس دلالتها القياسيَّة المعروفة: فالتَّأَثُّم هو الابتعاد عن الإثم، والتحرُّج: الابتعاد عن الحَرَج، مما جعل الأزهري صاحب تهذيب اللغة يقول: «وهذه حروفٌ جاءت معانيها مخالفةً لألفاظها»[4].

د- القياس في تصغير أزهر: (أزيهر)، ولكن العرب قالت معه، وشاع أكثر: (زُهَيْر). والقياس في التفضيل من الخير والشر (أخير وأشرّ)، ولكن العرب قالت معها، وشاع أكثر: (خَيْرٌ وشَرٌّ).

هـ- قد تشيع الصيغة المفضولة لكلمة ويقصر حظُّ الفُضْلى:

---

(١) ابن منظور – لسان العرب: سوا، شأى.

(٢) ابن منظور – لسان العرب: عكل.

(٣) المصدر السابق: علط.

(٤) المصدر السابق: حرج.

- شاعت كلمة (الشَّعْر) بسكون العين وهي مرجوحة (بالشَّعَر) بفتحها.

- شاعت كلمة (الفَرْع) للقِسْم، بسكون الراء وهي مرجوحة (بالفَرَع)، بفتحها.

- شاعت كلمة (الوَحْل) للطين، بسكون الحاء وهي مرجوحة (بالوَحَل) بفتحها مما جعل الأزهري يقول عنها: «هي لغة رديئة»[1].

ومن الجدير ذكره أنَّ كل تجويزات مجمع القاهرة كان من مسوغاتها القياس أو الشيوع، فقد أقرَّ المجمع المذكور (من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٨٧) مايزيد على ثلاث مئة وعشرين كلمة كان غلبة الشيوع وراء معظمها من مثل: (القُنْبلة) للقذيفة المتفجرة دون أن يكون لها أيُّ صلة بدلالتها التراثية[2]، وكلمة (التأميم) بمعنى جعل الشَّيْء مُلْكاً للأمَّة[3]، و(المقاول) بمعنى متعهِّد العمل[4]. وما أقرت تلك الكلمات عن عبثٍ، وإنما عن بحث وتقصٍّ وموازنة بين أحكام القواعد الأصولية وضرورات الاستعمال ودواعي الشيوع. فهل نضرب بكل تلك الجهود عرض الحائط؛ لأنَّ هذه الكلمة لم ترق للغويّ، وأنَّ تلك اعترض

---

(١) المصدر السابق: وحل.

(٢) مجمع القاهرة – القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٣.

(٤) المصدر السابق: ٤٣.

عليها لغويٌّ آخر؟ لا يعني كلامنا هذا تعظيم شأنِ من جَوَّز، ولا الحطَّ من عِلْم من اعترض، فهما تياران قديمان في لغويِّينا. أما أن يُزْرَى بجهود مؤسسات لغوية عريقة وجادَّة وأن يَحْمل عليها حتى بعض من لم يقرأ قراراتها لا لشيْءٍ إلا لأنَّ فلاناً من المتشددين لا يجيز ما أجازت، فليس هذا مما يخدم اللغة وتطورها ونماءها.

٦) لا يختلف كلا الفريقين على أنَّ متطلبات الحياة المعاصرة تُلْجِئنا إلى إدخال دلالات جديدة لمفردات قديمة أو إدخال مفردات جديدة لها. ومن ذلك على سبيل المثال[1]:

- ليس في معاجم العربية (سَجَّل) بمعنى (كتب وقيَّد)، إنما فيها: «السِّجلُّ: الصَّكُّ والتسجيل الاستيثاق.» فهل نستطيع اليوم الاستغناء عن الفعل (سجَّل) وسائر تصريفاته في استعمالاتنا الإدارية والتجارية؟

- ليس في دلالة الفعل (دَفَع) ما يدل على تسديد ثمن البضاعة أو الأجر، وهي الآن طاغيةٌ على الاستعمال، ويندر اليوم من يتعاطى بدائلها: (نَقَد وسَدَّد وأدَّى)؛ فهل بإمكان المصطلحات الحالية الاستغناء عنها؟

- ليس في اللسان (القَشَّة) بمعنى العُوَيْد الصغير من جذوع القمح أو الشعير، والمثل الشائع بين الخاصة عن السبب المباشر للأمر يقول: (هو القشَّة

(١) ينظر: ابن منظور – لسان العرب: سجل، دفع، قشش – حضر.

التي قصمت ظهر البعير). فهل يمكن الاستغناء عنها في حقل الزراعة والنبات والبيئة؟

– ليس لكلمة (المحاضرة) في العربية التراثية ما نطلقها عليها اليوم من معنى (الدرس أو مجلس العلم)، فهل بإمكاننا الاستغناء عنها أو إقفال معاجمنا الحديثة دونها، وهل في فتح الأبواب لها ما يَشين؟

وتستطيع أن نعدِّد المئين من الكلمات التي تحتاج إلى إقرار دلالات جديدة لها، والمئين من الدلالات التي تحتاج إلى مفردات وكلمات جديدة لها، وهي كلمات أو دلالات فرضتها ضرورة الاستعمال ودواعي الاتصال وعَمَّمها الشُّيوع والسَّيرورة.

* إننا بعد ما قدمنا من مصارحات **ندعو إلى مصالحة بين المتشددين والمتسمِّحين، جوهرها أن يخفِّف المتشدِّدون من تشدُّدهم، فلا يخطِّئون كلَّ مالا يروقهم أو لا يجدون له وجهاً عندهم، بل يَعَدُّونه جوازاً ورخصة لمن أرادَ. وألا يَشْتطَّ المتسمِّحون في تجويزهم ما يخالف خصائص اللغة ومقتضيات التطوير والتنمية اللغوية**. «يجب التفريق بين ما هو خطأ وانحرافٌ، وما هو توليد وتجديد وتطوُّر، فكلاهما حدث جديد في اللغة وتبديلٌ في بعض ظواهرها، ولكن الخطأ تبديلٌ يخالف خصائص اللغة والتطور وسنن نموِّها وقاموس حياتها وقواعد فطرتها ويخلُّ بنظامها. أما التجديد والتطور فهو تبديل وإحداثٌ

يجري وفقاً لسننها، وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها ويوافق روحها وخصائصها.. **إن إحياء اللغة منوطٌ بتحريرها من الجمود والعقم من جهة ومن الفَوْضى والخروج على قواعد اللغة من جهة أخرى.**»[1].

نحن لا نريد وليس بمكنتنا تذويب هذه الخلافات، ففي التَّنَوُّع والتعددية غنى للغة عامة، وللبحث اللغوي خاصة، ولكن نريد أن يَتَقَبَّل كلُّ طرف آراء الطرف الآخر على أنها جائزة وإن كانت مرجوحة في نظره، وأن يكون موقف اللغويين كموقف الشافعي في مقولته المشهورة: قولي - في أحسن أحواله- صوابٌ يحتمل الخطأ، وقولك خطأ يحتمل الصواب. فإذا كان اختلاف الفقهاء رحمة للمسلمين فليكن اختلاف اللغويين كذلك، فيشفع لنا بعضهم فيما يخطئنا به آخرون، وليكن شعارنا ألاَّ نُخَطِّئ أو نحكم بالشذوذ على ماله وجه من القياس. ما نريده ألا ينتقل الخلاف إلى اختلاف فنزاع فصراع – يُجهِّل فيه بعضُنا بعضنا الآخر ويُسَفِّه فريق منا الفريق المقابل، بل نكتفي من الخلاف بتبيين وجهة النظر التي يؤدي إليها بحثنا على أنها لغةٌ راجحةٌ وفُضْلى، وأن غيرها مفضولٌ وليس أكثر «**لأنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم**»[2]،

---

(١) محمد المبارك – خصائص العربية ومنهجها في التجديد والتوليد (محاضرات ألقاها المؤلف بمعهد الدراسات العربية العالية في جامعة الدول العربية، سنة ١٩٦٠).

(٢) ابن جني – الخصائص ١: ٣٥٧. والعبارة لأبي عثمان المازني.

ولعلَّ من هذا الأفق كان يطل الكسائي عندما قال: «على ما سمعْتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يَلْحنُ إلا القليل»[1].

أليس من المضحك - وشر البليّة ما يضحك- أن نظل مختلفين حول (هاتف ومهتاف) حتى هرب الناس إلى (التلفون) الأعجمية؟.

أليس من المؤسف أن نتخاصم حول صوابيّة (حاسوب وحاسب وكبتار ونظَّامة) حتى فرَّ الناس إلى كمبيوتر؟

أليس من السُّخف أن نتراشق التَّجهيل حول ضبط (كُلُّ عام وأنتم بخير، وكُلَّ عام وأنتم بخير، وأنتم بخير كل عام...) حتى إننا لنكاد نُفْسد فرحة العيد. وأخيراً أليس صحيحاً ما يقال **من أن من أسباب انتشار العامية تشدُّد اللغويين؟**[2]

وبعد فنرى أننا في كلِّ ما ذكرنا في هذا الباب لم نأت بجديد، وآيةُ ذلك ما رُوي من أنَّ رجلاً قال للخليل: «**أخبرني عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَه عربيَّة أيَدْخُل فيه كلام العرب كله؟ فقال لا، فقال: كيف تصْنَعُ فيما خالفَتْك العربُ فيه وهم**

---

(١) ابن هشام – المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان: ٤، (عن د. أحمد قدور – مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: ٦٦).

(٢) عبد الله العلايلي – مقدمة لدرس لغة العرب: ٦٠.

حُجَّةٌ؟ فقال: أحملُ على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغات»[1]. كما أنَّ القاعدة اللغوية الأصولية «**أن لغاتِ العرب كلها حُجَّة**»[2]، فلنجوِّز ما نراه مرجوحاً مادام له وجهٌ في لغة من لغاتهم.

الثالثة: المصالحة بين دعاة التعريب وأنصار التغريب:

ما نعنيه بالتعريب –هنا– التعليم بالعربية في المراحل الدراسية كافة، ولا نعني به ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنًى سياسيٍّ تُشْتَمُّ منه رائحة تعصُّب قومي. كما نعني بالتغريب جعل اللغة الأجنبية لغة تعليم في مدارسنا وجامعاتنا، لا ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنى سياسي تُشْتَمُّ منه رائحة التبعية واللاقومية؛ لأن بحث المسألة بغير هذين المفهومين اللذين ذكرنا يدخل في إطار السياسة، ونحن نصر هنا على البقاء في إطار اللغة، وعلى الرغم من التداخل بين ماهو سياسي وماهو ثقافيّ ولغويّ، فإننا نحاول أن ننأى بأنفسنا في هذا المقام عن ذلك التداخل ما أمكننا النأي. ولسوف يأخذ البحث في هذه المسألة منحىً فكرياً ثقافياً أكثر منه لغوياً صرفاً كما في المسألتين السابقتين.

وهذه المسألة الإشكالية من أبرز القضايا الثقافية المعاصرة، وطالما احتدم النزاع بين دعاة التعريب وأنصار التغريب مما جعل الإشكالية مزمنة تراوح في

---

(١) المصدر السابق: ١٩٧ وسعيد الأفغاني –في أصول النحو: ٧٣.

(٢) السيوطي –المزهر في علوم اللغة ١: ٢٥٧ –٢٥٨.

مكانها لا تريم.

وأنا مقدِّم بين يدي هذه المصالحة المصارحات التالية:

١) اللغة العربية –بالنسبة إلى العرب– هويَّةٌ ووجود ثقافي وحضاري. ولا معنى لأيِّ تقدُّمٍ علميٍّ أو تقاني إذا خسرنا وجودنا الحضاري المتمثل أولاً باللغة. فلم يبق لنا نحن العرب من جامع يجمعنا – بعد ضروب الاختلافات حول كل شيء– إلا اللغة العربية. إنها الحصن الأخير للدفاع عن وجودنا كأمة. أما الذين يربطون الهويَّة بعناصر أخرى فهم يحيلون إلى خواء. والمعروف أنه لا ينسب إلى الأمة من حضارة أو ثقافة إلا ما كتب بلغتها، إنَّ علوم ابن سينا من مكونات الحضارة العربية الإسلامية، ليس لأن الشيخ الرئيس كان عربياً –ولا يضيره ألاَّ يكون كذلك، فهو مفخرةٌ لقومه ولنا– بل لأنها كتبت بالعربية. في حين يُعَدُّ كتاب (النبيّ) لجبران خليل جبران من مكونات الحضارة الإنكليزية، ليس لأن مؤلفه إنكليزي، بل لأنه كتبه باللغة الإنكليزية أصلاً، بينما تعد كتبه الأخرى التي كتبها بالعربية من الثقافة العربية. الحضارة لغة، والثقافة لغة. ترى لو لم ينقل أجدادنا العلوم إلى العربية، هل كان بإمكاننا أن نجد في كتاب سارتون الشهير (مقدمة في تاريخ العلم) نحو خمسين عَلَماً من رواد الحضارة الإنسانية يُحْسَبون للحضارة العربية، وأن يطلق على النصف الأول من القرن

الثالث عشر عصر الترجمة من العربية إلى الأوربية[1].

ويندر أن نجد أمة كان لها حضارةٌ بغير لغتها، وإذا كان لها ذلك فسوف تحسب إنجازاتها لصالح حضارة الأمة التي كُتِبَتْ بلغتها.

إن الحفاظ على وجود الأمة مقدَّم على أي مطلب آخر وهو فَرْض، إذا خسرنا التقدم العلميّ فقد نستدركه ولو بعد حين، ولكن إذا خسرنا وجودنا كأمة فلن تعود لنا أبداً، إذا خسرنا لغتنا هويتنا فمن نكون؟ لن يبقى لنا اسم إلا (شعوب الشرق الأوسط، أو شعوب شمالي إفريقيا) وهو ما يسعى إليه من لا يريد لهذه الأمة البقاء.

٢) إن التقدُّم العلمي والتقاني لهذه الأمة هو هدف كُلٍّ من الفريقين ومطمحهما؛ إذ الحفاظ على الأمة وتلبية احتياجاتها واجبٌ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجبٌ. ولكنَّ دعاة التعريب يرون أن توطين العلم بلغة المجتمع هو الطريق الأمثل لبلوغ تلك الغاية في حين يرى الفريق الآخر تَلَقُّفَ العلم بلغته هو الطريق الأسرع لذلك. إننا نبغي من هذا أن نرفع الإصْرَ عن الفريقين، فلا يجوز التشكيك في عقلانية وعلميَّة وتقدميَّة من يدعو إلى التعريب، كما لا يجوز التشكيك في قوميَّة أو وطنيَّة من يدعو إلى التعليم بالأجنبية، فكلاهما يهدف إلى التقدم العلمي والحضاري لهذه الأمة، ولكن بوسيلة يراها أقرب إلى الصواب

(١) عن: مجلة علوم وتكنولوجيا – الكويت – العدد ٢٩: ١٨.

وطالما تراشق الطرفان هاتين التهمتين في تنازعاتهما.

٣) إنَّ الحلَّ النهائي لإشكاليَّة التعريب أو إشكاليَّاته هو أن نصبح منتجين للعلم والتقانة، إذ المعروف أن الأمم المتقدمة – غربيَّةً وشرقيَّةً – قد سبقتنا وفرضت علومها وإنجازاتها ومصطلحاتها، ونحن بحاجة إليها وإلى لغاتها، وسوف نظل مستوردين للغات تلك الأمم ومصطلحاتها مادمنا نستورد منها العلم والتقانة، ولن تحل إشكالية التبعيَّة الثقافية عندنا إلا بحل إشكالية العلم العربي والتقانة العربية، فالاستقلال اللغوي يتطلب الاستقلال العلمي، ليس بمعنى الانعزال عن علوم الآخرين بل أن يكون لنا علماؤنا الذين يفكِّرون بالعربية ويصطلحون بالعربية ويكتشفون بالعربية. ولكن إذا كنا لا نرضى أن يُضَحَّى بالعلم على مذبح اللغة فإننا لا نرضى أن يُضَحَّى باللغة على مذبح العلم، لا يجوز أن نجعل الأمرين متناقضَيْن، بل نجعلهما متكاملَيْن.

٤) ليست لغة العلم هي التي تصنع التقدم أو تعرقله، فالقائلون بربط التقدم العلمي والمعرفي باللغات الأجنبية واهمون، والقائلون بربط التقدم العلمي باللغة الوطنية وحدها واهمون أيضاً، ومصداق قولنا أن في الوطن العربي أقطاراً تدرس باللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية وحتى الدراسات العليا، وأقطاراً تدرس العلوم بالعربية في مراحل التعليم كافة، فما وجدنا المتعلمين باللغة الأجنبية يبزُّون أقرانهم من المتعلمين بالعربية ولا العكس، ذلك

أنَّ التقدم العلمي والتقاني حصيلة بيئة علمية متكاملة من أهم عناصرها العقلانية والموضوعية والحرية، وقيم الإبداع والتجديد والفرادة...

٥) إذا كانت حُجَّةُ أنصار التعليم باللغة الأجنبية التسهيلَ على الطلبة في متابعة الدراسات العليا باللغة الأجنبية، وهو ما رآه ٥٨٪ من أساتذة كلية العلوم في جامعة الكويت بحسب دراسة ميدانية[١]، فإن حُجَّةَ أنصار التعليم بالعربية التسهيل على الطلبة في استيعاب المادة العلمية، وهي حجة أقرَّتْها الجامعة الأمريكية في بيروت، فقد بيَّنت دراسة ميدانية فيها أنَّ طلابها الذين درسوا مقرّراً بالعربية استوعبوا ٧٦٪ من المادة العلمية، في حين استوعب الذين درسوا المقرَّر نفسه باللغة الأجنبية ٦٠٪ منها[٢]. وأكَّدت هذه النتيجة دراسة في جامعة الإمارات العربية المتحدة إذ إنَّ ٨٣٪ من الأساتذة فيها يرون أنَّ الطلاب أقدر على استيعاب المادة المدروسة باللغة العربية.

أما عن متابعة الدراسات العليا في الجامعات الغربية، فقد ذكرت دراسة أنه تقدم عام (١٩٩٧) إلى امتحان دخول الجامعات الأمريكية (١٠٥٢) طالباً من كل البلاد العربية ومعظم هؤلاء ممن درسوا باللغة الإنكليزية في جامعاتهم

---

(١) د. نجاة المطوع – التعريب ومشكلة استخدام الانكليزية بجامعة الكويت – المجلة التربوية بجامعة الكويت ع١٥: ٧٧.

(٢) شحادة الخوري – دراسات في التعريب والترجمة والمصطلح: ١٩٨.

العربية، فكانت نسبة الناجحين هي ١٥٪ من المتقدمين. ولكن تبيَّن في الدراسة نفسها أن الدرجات التي نالها الطلبة المعرَّبون الذين تخرجوا من الجامعات السورية أعلى من درجات زملائهم العرب، مع أن المعرَّبين قدَّموا الامتحان باللغة الإنكليزية[١].

وإذا كانت حجة أنصار التعليم بالأجنبية أن التعليم بالعربية يُبْعِد الباحثين والأساتذة عن المشاركة في البحث العلمي، فإنَّ دعاة التعريب يميلون إلى إحصائيات البنك الدولي – بما لها وما عليها- والتي تبيِّن «أنَّ الباحثين والعلماء في البلدان العربية في مجموعها قد نشروا (٣٤١٦) بحثاً أو مقالاً علمياً في عام (١٩٩٩) مقابل قيام العلماء والباحثين الإسرائيلين بنشر (٥٠٥٢) مقالاً أو بحثاً علمياً في العام نفسه»[٢]. مع أن الإسرائيليين درسوا العلوم بلغتهم العبرية، وأنَّ معظم العرب درسوا باللغات الأجنبية، ناهيك عن الفارق العددي الضخم بين الطرفين. وبالطبع فإن للبحث العلمي شروطاً أخرى أهمها التمويل والبيئة العلمية، ولكنَّ هذا الرقم ينزع ورقةً من يدِ مَن يريد أن

(١) د. أحمد محمد سليمان – تعريب التعليم العالي ضرورة علمية – مجلة كلية الطب بالرياض ع٢: ١٣٠.

(٢) د. صالح بلعيد – البحث العلمي في الدول العربية والحلقات المفقودة – مجلة التعريب ع٣٢: ١٧٤.

يربط البحث العلمي باللغات الأجنبية.

ويجدر التنبُّه إلى نقطة هامة يتداولها بعضهم من أنَّ التعلُّم باللغة الأجنبية ذو فائدة ومردودٍ لصاحبه، وهو قول لا يخلو من الصحَّة، ولكن الأمَّة ككل هي التي تخسر. ومما لاشكَّ فيه أنه إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، فإنَّ مصلحة الجماعة هي الخيار الأفضل.

٦) لابدَّ من الإقرار بأنَّ التعريب ما يزال مسألةً خلافيةً عميقةً في المؤسسات التعليمية العربية وأن فريقاً من أساتذة الجامعات ومن المثقفين لسبب أو لآخر تعارض التعريب وإن بدرجات متفاوتة[١]. ففي دراسة أجريت في جامعة الإمارات العربية تبيَّن أن ٤١.٢٪ من الأساتذة يرون أنه ليس ثمة قناعةٌ لدى مؤسسات التعليم العالي بالتعريب[٢]. وفي جامعة الكويت دلت دراسة أخرى أن ٥٥٪ من أساتذة كلية العلوم فيها هم مع التعريب[٣]، ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن مثيلتها بين الطلبة أنفسهم. لا نريد الخوض في

---

(١) لمزيد من التفصيل حول حجج كل من الفريقين؛ ينظر: د. ممدوح خسارة – التعريب والتنمية اللغوية: ٣٩- ٩١.

(٢) د. سعيد عبد الله حارب – تعريب التعليم العالي وأثره في مستقبل العربية – المجلة العربية للثقافة ع٢٢: ٣٧- ٤٦.

(٣) د. نجاة المطوع – التعريب ومشكلة استخدام الانكليزية بجامعة الكويت – المجلة التربوية بجامعة الكويت. ع١٥: ٧٧.

العلل والأسباب، ولكنَّ الواضح أن المسألة لم تحسم بعد ثلاثين سنة من قرار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بأن يكون عام (٢٠٠٠) هو عام التعريب الكامل في الجامعات، وبعد أكثر من عشرين سنة على قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بتعريب التعليم الجامعي. وإذا كانت الحال كذلك في جامعات لم تحسم فيها مسألة التعريب بَعدُ، فإننا لا نعدم في الجامعات المعرَّبة –كما في السورية والسودانية– أصواتاً ترتفع بين الفينة والأخرى تنعي تدنِّي المستوى العلمي فيها وانقطاعها عن التواصل العلمي العالمي.

* وبعد... فإذا كان لا غنى لنا عن اللغة العربية لحفظ هويتنا ووجودنا، ولا غنى لنا عن اللغات الأجنبية لتحصيل علوم العصر والتواصل مع منتجيها، وإذا كانت حُجَجُ كُلٍّ من فريقي دعاة التعريب وأنصار التغريب تَتَخارَجُ فينفي بعضها بعضها الآخر، وإذا كان لا أحد يعارض تدريس العلوم الإنسانية بالعربية، **فلنتصالح على طريقة وسطى تقوم على التعليم بالعربية في كلِّ المراحل ما قبل الجامعية وأن يكون التعليم الجامعي في الكليات العلمية مزدوجاً، لا نعني بالازدواج أن يكون ثمة شُعَبٌ معرَّبةٌ وأخرى مغرَّبة بل أن تكون العربية لغة التعليم الأساسية فيها، على أن يدرس الطلاب ٣٠٪ من المقررات العلمية باللغة الأجنبية بصورة تامَّة ويقدم الامتحان بها كذلك، وبذلك يجمع الطالب**

بين إتقانه العلوم بالعربية والأجنبية. أما في الكليات الإنسانية فيدرس الطالب ١٥٪ من المقررات باللغة الأجنبية كذلك. وبذلك نكون قد جمعنا بين الحسنين وتقتضي مثل هذه الطريقة أن يُدَعَّم تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية تأسيساً لتمكين الطالب من متابعة مقررات جامعية بها.

ملحق (١)

كلمات عامية فصيحة

- أبَّ (نَهَضَ)
- أُبَّهة
- أخَّ
- أوادم
- أدَّم
- آرَشه
- أَرَم القلم
- أزَّ الماء
- الأُشكلة
- الأُكْرة
- أهَّل به
- الأواعي
- الأَوان
- الأُوْقِيَّة
- بَجَّ الدُّمَّل
- تَبَجْبَح
- البَخْت
- مَبْخوع
- بَدَيْت بالشَّيْءِ
- البَرْبَرة في الكلام
- البَرَّاجة والبَصَّارة
- البريَّة
- البرَّاني
- البِرْطيل
- البَرْطَمَة
- البريم (العقال)
- البزور (للأولاد)
- البِزْر
- بَسْ (يكفي)
- مَبْسوط
- البشارة

- بَطَحه
- بَطَّال
- بَعَج الكيس
- بَعْزق ماله
- البُعْبُع والبَعْبَعَة
- يتبَغْدَد
- بقَرَ بَطْنَه
- بَقْبق الماء
- بُكْرَة
- بَلَّط
- البَلْطة (للفأس)
- البَنْج
- باهِتْ
- بَهَّر
- أرض بُور
- باس يَدَه (قبَّلَها)
- البُوش (الجماعة)
- بَوَّاق (سرَّاق)
- البال (الحال والخاطر)
- مَبْيوع
- بيضان وسُودان

ملحق (٢)

ألفاظ شائعة مطعونٌ فيها لدى بعضهم

- القَيِّم (النَّفيس)
- التقاليد
- الانضباط
- التطويع
- المحاضرة
- الجامعة
- التهريج
- التشخيص
- التَّجسيد
- ساهم – مساهمة
- تجّمْهر
- الظاهرة
- الكتلة
- الجلطة
- تنموي
- تربوي
- تعبوي
- جبهوي
- وحدوي
- تجميد الأموال
- المؤشِّر
- التَّأشيرة
- قُنبلة
- الجيل
- السَّميك
- الشَّقيّ
- التأميم
- التدويل
- التَّصنيع
- التركيز
- الشهيَّة
- الثقافة
- قَصْف المدافع
- أثاث البيت
- الجَرْد
- التصفية
- التَّوعية
- الكوز
- الجسر
- الرصيف
- الواسطة
- أنجب ولداً
- مليء بمعنى مملوء
- كل عام وأنت بخير
- التوصيف
- المواصفات
- عديدة
- المديونية
- عزَفَ لَحْناً
- أمعن النظر بمعنى أنعم
- التَّكلفة
- المناورة
- التَّسَيُّب
- الأنشطة
- المنضدة
- الموسوعة
- فحص بمعنى اختبر
- العِمالة (للعمال)
- شَطَف
- الحسَّاسية
- الشَّفَّافية
- الأنانيَّة
- الفَعَّاليَّة
- كَسُول
- اللصق واللاصق
- الحياد والتحييد
- تمشيط المكان

- التحوير بمعنى التغيير
- التَّسْييس
- مصداقية
- التَّصَحُّر
- التَّحْديث
- التَّطبيع
- المشبوه
- المرابي
- مُرْبك
- إِشهار
- تَشْجُب
- البَرْجَة
- تكاتفوا
- الفَشَل
- الغيرية
- السِّباكة (حرفة)
- الواسطة
- اسْتَهدَف
- التَّعْتيم
- انعدم الشيء
- أعدَمَ المجرمَ
- الهروب (بدل الهرب)
- الصُّمود (للثبات)
- التأرجح (بدل التَّرَجُّح)
- الأُقْصوصَة
- المُنْتزه
- سار عبر البحار
- سَداد الدين
- استجمع قواه
- اسْتَعْرض
- اسْتَقْطَب
- رصد مالاً
- القيد (بمعنى التقييد)
- الصُّدْفه (للمصادفة)
- التَّصويب (التصحيح)
- الأمسِية (بدل الأمسيَّة)
- شَفُوف
- تغطية الخبر
- أمام خيارين
- أكَّد على
- تَحْجيم
- طَمَّن (هَدَّأ)
- الطَّابق (للبناء)
- الرَّفرف والرفراف
- الجَدْوَلة
- المَنْهجة
- زهور (أزهار)
- تَماهَى
- انْعَدَم
- يَهْدف إلى أضرب وإضراب